

ورقة تقدير موقف بمناسبة اليوم العالمي للشباب

الشباب الأردني

أحلام كبيرة في مواجهة تحديات كبيرة

معدلات البطالة بين الشباب في الأردن من بين أعلى المستويات في العالم

اعداد:

برنامج المرصد العمالي الأردني

مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية

عمان- الأردن، 11 آب 2014

في سياق متابعة برنامج المرصد العمالي الأردني التابع لمركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية لمختلف السياسات ذات العلاقة بالعمل، جرت العادة أن يصدر أوراق تقدير موقف تتناول موضوعات محددة وذات اولية في مسار التحولات التي يمر بها المجتمع الأردني والتي تشكل تحديا ملموسا في مسار تطوره.

وفي هذا المجال تأتي هذه الورقة التي ارتئينا أن نصدرها بمناسبة يوم الشباب العالمي التي يصادف يوم 12 آب من كل عام، وهي مناسبة للوقوف على واقع الشباب الأردني والتحديات التي يواجهونها في مجال التشغيل، الى جانب الوقوف عند السياسات المتعلقة بتشغيلهم وأحلامهم وطموحاتهم والتحديات التي يواجهونها في هذا المجال.

وقبل الدخول في مناقشة وتحليل الموضوع، من المفيد الاشارة أن فئة الشباب التي نتحدث عنها في هذه الورقة تتمثل في الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين (15-24) عاما، وهي المؤشرات التي تستخدمها منظمة العمل الدولية عند تناولها لموضوع تشغيل الشباب، لذلك تتوفر معلومات احصائية تفصيلية عن هذه الفئة على المستوى العالمي والمستوى العربي والوطني. ومع أن اتفاقية حقوق الطفل التي صدرت عام 1989 تفترض ان من هم دون سن 16 هم اطفال، الا أن العديد من المنظمات الدولية ومنها منظمة العمل الدولية ما زالت تتعامل مع من تقع أعمارهم ما بين (15 - 16) عاما باعتبارهم شباب، وهي توفر بيانات احصائية بخصوص هذه الفئة، وكذلك الحال بالنسبة للبيانات الاحصائية التي توفرها دائرة الاحصاءات العامة الأردنية. وتبلغ نسبة الشباب من الفئة

العمرية (15-24) عاما في الأردن ما يقارب (21 بالمائة) من مجمل المواطنين، والفئة العمرية ما بين (25-34) عاما ما يقارب (15) بالمائة من مجمل المواطنين، وبالتالي نحن نتحدث عن ما يقارب ثلث المجتمع.

وفي البداية يجد الاشارة الى أنه واستناد الى مختلف المؤشرات الاحصائية المتوفرة دوليا واقليميا ومحليا والمتعلقة بأسواق العمل الاعتراف أن الشباب العربي يعد في وضع صعب للغاية ويأتي ترتيبهم في آخر سلم كافة الدول مقارنة بأوضاع الشباب في غالبية دول العالم، هذا الى جانب أن الشباب الأردني هو الأكثر معاناة بين الشباب العربي.

واستنادا الى مؤشرات منظمة العمل الدولية لعام 2013، فإن معدلات البطالة لدى الشباب في المنطقة العربية هي الأعلى عالميا، فقد بلغت (29.6%) في الشرق الأوسط و(23.9%) في دول شمال افريقيا، وهي أعلى كثيرا من معدل البطالة على المستوى العالمي والتي تبلغ (12.7%)، في حين أنها تبلغ (10.0%) في دول شرق آسيا و(13.5%) في دول جنوب شرق آسيا، و(9.6%) في دول جنوب آسيا، و(13.3%) في دول أمريكا اللاتينية، و(11.7%) في دول القارة الافريقية جنوب الصحراء، في حين تبلغ معدلات البطالة عند الشباب في دول أوروبا الغربية والدول المتقدمة (17.5%) وفي دول أوروبا الشرقية (18.0%). وهذه الأرقام كافية لتفسير حالة التوتر وعدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبالتالي الأمني التي تعيشها المنطقة العربية بجناحيها الآسيوي والافريقي منذ عقود والتي أدت الى انفجار العديد من شعوبها في وجه النظم السياسية التي تحكمت بمقداراتها، وضد النماذج التنموية والاقتصادية التي فرضت عليها وادت الى افقار غالبية شعوب المنطقة بالرغم من تميز هذه المنطقة بمواردها الطبيعية.

أما في الأردن فحسب أحدث مؤشرات دائرة الاحصاءات العامة للنصف الثاني من عام 2014 الجاري، فإن معدلات البطالة بين الشباب تشير الى أنها من بين أعلى المستويات في العالم، إذ أنها تبلغ (36.8%) للفئة العمرية بين (15-19) عاما من غير الجالسين على مقاعد الدراسة، و (30.8%) للفئة العمرية بين (20-24) عاما من غير الجالسين على مقاعد الدراسة.

ويعود ذلك الى ضعف السياسات الاقتصادية والتعليمية وسياسات التشغيل وعدم مواظمتها لواقع وحاجات المجتمع الأردني ومتطلبات تطوره، والتي تعكس حالة اغتراب يعاني منها العديد من مطوري هذه السياسات ومنفذيها عن واقع التحديات الحقيقية التي يواجهها المجتمع الأردني، وحالة الاغتراب هذه تعبر عن ذاتها في العديد من الافتراضات الخاطئة التي يتم رسم الخطط والسياسات في ضوءها، وفي حالتنا قيد التحليل، والمتمثلة في التشغيل وخاصة تشغيل الشباب، فإن مختلف الخطط والسياسات والدراسات الرسمية تقوم على فرضية ان المجتمع الأردني ينتج سنويا ما بين (60-70) الف طالب عمل جديد، وهم الداخولون الجدد الى سوق العمل، لذلك تقوم السياسات الرسمية على وضع خططها لتوفير هذا العدد سنويا من الوظائف. والواقع الحقيقي يختلف عن ذلك كثيرا، فالمجتمع الأردني ينتج أكثر من 100 الف طالب عمل جديد، ونظرة سريعة على أعداد الأردنيين خريجي الجامعات الأردنية والعربية والأجنبية والمعاهد الفنية والمهنية، الى جانب الشباب الذي لا يكملون تعليمهم الفني والمهني خاصة أولئك الذين يخفقون في امتحان الثانوية العامة (التوجيهي) تبين أن أعدادهم أكثر من ذلك.

وإذا أضفنا الى ذلك تراجع قدرات الاقتصاد الأردني على توليد فرص عمل جديدة خلال السنوات الماضية، حيث شهدت السنوات الخمس الماضية تراجعاً ملموساً في عدد فرص العمل المستحدثة في الاقتصاد الأردني، إذ بلغ عدد فرص العمل المستحدثة 25 الف وظيفة خلال النصف الأول من عام 2013، وكانت قد بلغت 50 الف وظيفة في عام 2012، وفي عام 2011 بلغ عددها 55 الف وظيفة، بينما بلغ عددها 66 الف وظيفة في عام 2010 و 69 الف وظيفة في عام 2009، 70 الف وظيفة في كل من عامي 2007 و 2008.

ويبدو أن الأمور في هذا المجال تسير نحو الأفضل بل تسير باتجاهات أكثر صعوبة، خاصة وأن توقعات منظمة العمل الدولية تشير أن معدلات البطالة ستستمر على ارتفاع في المنطقة العربية حتى عام 2018، وفي وقت يعترف فيه البنك الدولي في تقرير صدر قبل أيام أن الأردن وبعض الدول العربية يعانون من سوء السياسات الاقتصادية

الى جانب ذلك تعاني قطاعات واسعة من الشباب من ضعف جودة التعليم الأساسي والثانوي وما بعد الثانوي الذي يتلقونه، الأمر الذي ينعكس سلباً على مهاراتهم المعرفية والفنية الأساسية، ونظرة سريعة على نتائج امتحان الثانوية العامة التي صدرت قبل أيام توضح أن غالبية الطلبة الذي تقدموا لامتحان اخفقوا في اجتيازه، وكذلك فأن نتائج امتحان الجدارة الذي تعقدته وزارة التعليم العالي بينت أن غالبية خريجي الجامعات الجدد يمتلكون اقل من 50 % من المعارف والمهارات التي يجب عليهم امتلاكها، ومجمل ذلك يضع عقبات أخرى أمام الشباب للحصول على وظائف لائقة. وينطبق ذات الأمر على خريجي المراكز المهنية والمعاهد الفنية من حيث ضعف المهارات التي اكتسبوها أثناء دراستهم مع متطلبات وحاجات سوق العمل في الأردن، ناهيك عن غياب برامج الارشاد والتوجيه المهني أثناء مرحلة اختيار التخصص الذي يدرسه.

الى جانب كل هذا فإن بيئة العمل غير اللائقة في غالبية القطاعات الاقتصادية الأردنية والتي يشكل الانخفاض الملموس في مستويات الأجور ابرز سماتها، إذ أن معدل الأجور في الأردن تراوح ما بين (420) دينارا شهريا حسب "دائرة الاحصاءات العامة"، و (460) حسب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي. وان ما يقارب (60.4 بالمائة) من العاملين بأجر ومشاركين في الضمان الاجتماعي رواتبهم الشهرية تبلغ (400) دينار فما دون، ومن المعروف أن خط الفقر المطلق للأسرة المعيارية في الأردن يقارب (400) دينارا شهريا، منهم (37.2%) تبلغ أجورهم (300) دينارا فأقل. وعند مقارنة هذه الأرقام بمستويات الفقر في الأردن نلاحظ مدى تدني مستويات الأجور هذه، فأرقام دراسة الفقر للعام 2010 التي اجرحتها دائرة الإحصاءات العامة أشارت الى أن الأسرة المعيارية المكونة من ستة أفراد (5.4) يبلغ خط الفقر المطلق لها من (350) دينارا شهريا. وهنالك أرقام أحدث صدرت عن دائرة الاحصاءات العامة لم تنشر تفاصيلها بعد، تشير الى ان حد الفقر للفرد سنويا يبلغ 400 دينار سنويا، وبحسبة بسيطة يتبين أن خط الفقر للأسرة المعيارية شهريا يبلغ 380 دينارا، وإذا اخذ بعين الاعتبار معدلات التضخم خلال العاملين الماضيين 2012 و 2013 والتي تقارب (10%) نجد ان خط الفقر سيقترب من 440 دينارا شهريا للأسرة المعيارية.

يضاف الى ذلك المنافسة غير العادلة بين الشباب الأردنيين وخاصة الخريجي الجدد لمراكز التدريب والمعاهد المهنية والفنية والجامعات مع العمالة الوافدة (المهاجرة) والناجمة عن ضعف ادارة سوق العمل وتنظيمه، الأمر الذي أغرق سوق العمل الأردني بمئات الآلاف من العاملين الوافدين (المهاجرين) دون حصولهم على تصاريح عمل رسمية، وقاد تفاقم هذه المشكلة بسبب لدخول عشرات آلاف من اللاجئين السوريين الى سوق العمل بدون الحصول على تصاريح عمل رسمية من وزارة العمل.

ان مجمل هذه التحديات فإن الخيارات أمام الشباب الأردنيين أدت الى تقزيم أحلامهم الكبيرة التي يحملونها، وتحول الكثير من هذه الاحلام عند الكثير منهم الى سلوكيات تمردية على القوانين وممارسة تحمل الكثير من العنف الذي نشهده يوميا في مختلف أنحاء المملكة.

لقد بات مطلوباً من الحكومة وبشكل ملح الانتباه الى الأسباب الأساسية التي ادت الى تضيق الخيارات أما الشباب، من خلال اعادة النظر بشكل جذري بسياساتها الاقتصادية وخاصة سياسات العمل وطرق تطبيقها، التي انبثقت عنه بهدف توجيه مشروع التنمية والاقتصاد الاردني نحو التركيز على خلق فرص عمل بكثافة وبشروط عمل لائقة، واعادة النظر بسياسات التعليم بمختلف تخصصاتها ومستوياتها وتحسين جودتها، الى جانب تنظيم سوق العمل، بهدف إعادة التوازن الى شخصية شبابنا وتوسيع الخيارات أمامهم.

انتهى